أثر مراقب الامتثال في الرقابة على أدوات الدفع الالكتروني/ بحث تطبيقي

Compliance Monitor Effect in Supervising Electronic Payment Tools/ Applied Research

Shatha Kareem Mohammed[1] | **Dr. Mohammed Hasan Abd- Kareem**[2]

Received
19/12/2022
Accepted
1/2/2023
Published
30/2/2023

Abstract:

The research aims to demonstrate the importance of the role played by the compliance controller in controlling electronic payment tools in order to ensure the success of the bank with regard to its compliance with the laws, regulations and regulations of the Central Bank of Iraq and to reduce the risks of electronic payment. In control of electronic payment tools? The research relied on solving its problems on the hypothesis of influence, where the first main effect hypothesis was: There is no statistically significant effect of the compliance controller with its combined dimensions in the electronic payment tools, and the questionnaire form was also used to collect data and the community was the 25 private Iraqi commercial banks. A sample of them (10 banks) was selected, of which 73 questionnaires were distributed to them, 7 questionnaires were distributed to each bank, and the researcher relied on analyzing the data in descriptive statistics on the frequency distribution and percentage for the purpose of describing the data for the research sample test, and the arithmetic mean to measure the average Sample answers and knowing the level of the variables for the purposes of analysis and standard deviation to find out the homogeneity or dispersion of the answers of the sample and the coefficient of difference, In the inferential statistics, the reliability coefficient was used to test the validity of the questionnaire and the Pearson correlation coefficient to test the strength of the correlation between the research variables and linear regression to determine the effect of the variables. By dealing with daily reports within a specific time limit to find an appropriate solution for it in the same period and before the problem in banks worsens. As for the most prominent recommendations, focus more on the function of the compliance controller in commercial banks because of its positive role on high-risk electronic payment tools, and strictness in Implementing the policy of the Central Bank of Iraq in dealing with violating banks within a period of Time.

Keywords: Bank Compliance, Compliance Monitor, electronic payment tools.

1. Postgraduate Student, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University Baghdad,Shathakareem30@gmail.com
2. APC, Federal board of supreme audit, Mhh.800@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان أهمية الدور الذي يؤديه مراقب الامتثال في الرقابة على أدوات الدفع الالكتروني من أجل ضمان نجاح المصرف فيما يخص امتثاله للقوانين والانظمة واللوائح التنظيمية للبنك المركزي العراقي والحد من مخاطر الدفع الالكتروني، وقد حددت مشكلة البحث في تساؤل رئيسي مفاده: هل لمراقب الامتثال دور في الرقابة على ادوات الدفع الالكتروني؟ واستند البحث في حل مشكلاته الى فرضية التأثير، حيث تمثلت فرضية التأثير الرئيسية الاولى : لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائياً لمراقب الامتثال بأبعاده مجتمعه في ادوات الدفع الالكتروني، كما تم استخدام استمارة الاستبيان في جمع البيانات وكان المجتمع هو مصارف تجارية عراقية خاصة البالغ عددها 25، تم اختيار عينة منها(10 مصارف)، التي تم توزيع الاستبانة عليهم 73 استبانة، على كل مصرف وزعت 7 استبانات ، واعتمدت الباحثة في تحليل البيانات في الاحصاء الوصفي على التوزيع التكراري والنسبة المئوية لغرض وصف البيانات الخاصة باختبار عينة البحث، والوسط الحسابي لقياس متوسط اجابات العينة ومعرفة مستوى المتغيرات لأغراض التحليل والانحراف المعياري لمعرفة التجانس او التشتت بأجوبة افراد العينة ومعامل الاختلاف اما في الاحصاء الاستدلالي تم استخدام معامل الثبات لاختبار صدق الاستبانة ومعامل ارتباط بيرسون لاختبار قوة الارتباط بين متغيرات البحث والانحدار الخطي لتحديد تأثير المتغيرات ،وقد توصلت الباحثة الي مجموعة من الاستنتاجات وكان من ابرزها :يوجد أثر لمراقب الامتثال في أدوات الدفع الالكترونية بأبعادها، و هناك مشاكل بالتعامل مع التقارير اليومية ضمن سقف زمني محدد لإيجاد حل مناسب لها بالفترة نفسها وقبل تفاقم المشكلة الموجودة في المصارف، اما ابرز التوصيات، التركيز بشكل أكبر على وظيفة مراقب الامتثال في المصارف التجارية لما له دور إيجابي على ادوات الدفع الالكتروني ذات المخاطر العالية، و التشدد في تطبيق سياسة البنك المركزي العراقي في التعامل مع المصارف المخالفة ضمن مدة من الزمن.

الكلمات المفتاحية: الامتثال المصرفي، مراقب الامتثال، ادوات الدفع الالكتروني.

المقدمة:

تعد المصارف العراقية الشريان الرئيسي المغذي لاحتياجات الدولة والمؤثر في اقتصادها، اذ تعد من أهم المؤسسات المالية الحيوية في كل الدولة، بالإضافة الى الخدمات التي تقدمها للزبائن والتي تبحث دوماً عن افضل الطرق لتلبية احتياجاتها، ولذلك مع التطور التكنولوجي وظهور التجارة الالكترونية كانت بحاجة الى البحث عن حلول لتسهيل عمليات الدفع لزبائن المصرف مما جعلها تلجأ الى البحث عن طرق حديثة للدفع الكترونياً، وكان ذلك من خلال وسائل وادوات للدفع الكتروني، وهذه الادوات لا تخلو من المخاطر التي قد تسبب خسائر فادحة للمصرف في حال لم يلتزم المصرف بشكل جيد بالقوانين والانظمة الصادرة من قبل البنك المركزي وتكون سبب في افلاسها مما يؤدي الى تعرض المصرف الى عقوبات قانونية تؤثر على سمعة المصرف وموقعه في السوق، ولذلك قام البنك المركزي باستحداث وظيفة مراقب الامتثال والتي تعد من اهم الوظائف المصرفية كون مراقب الامتثال شخصية مستقله عن المصرف اهم واجباته هي مراقبة المصرف والعمليات التي تحدث كل يوم من اجل التأكد بانه ملتزم بالقوانين والانظمة والتعليمات وقواعد السلوك المهنية للموظفين خلال قيامهم بالعمل في المصرف والتي سوف تحد من المخاطر المصرفية و وقوعها، ومن هنا تولدت فكرة البحث في التعرف على الدور الذي يقوم به مراقب الامتثال في الرقابة على ادوات الدفع الالكتروني، وبيان طبيعة العلاقة والتأثير، ولهذا تم انشاء مخطط فرضي للبحث يفسر ويوضح الفرضيات الرئيسية للبحث والفرعية، وللتأكد من صحتها خضعت تلك الفرضيات للتحليل الاحصائي من خلال الاستبانة التي اعتبرت اداة البحث الرئيسية لجمع البيانات وكان المجتمع هو مصارف تجارية عراقية خاصة البالغ عددها 25، تم اختيار عينة منها(10 مصارف)، التي تم توزيع الاستبانة عليهم 73 استبانة، على كل مصرف وزعت 7 استبانات وكانت الحدود البشرية للبحث والمتمثلين بمراقب امتثال، معاون مراقب امتثال، مدير قسم، مدير شعبة، مسؤول وحدة وموظف، كما تم اجراء زيارات ميدانية للباحثة وعمل مقابلات مع عينة البحث لدعم الجانب التطبيقي والتأكد من صحة البيانات المجموعة في الاستبانة ولهذا تم استبعاد 3 استبانات كانت غير صالحة للبحث، وعليه تكونت هيكلية

البحث من أربعة فصول، تضمن الفصل الأول مبحثين، المبحث الأول منهجية البحث، والمبحث الثاني بعض من الدراسات السابقة، اما الفصل الثاني تضمن الاطار النظري التعريفي لمتغيرات البحث والمتكون من مبحثين، أشار الأول الى مراقب الامتثال، والاخر عن ادوات الدفع الالكتروني، وبالنسبة للفصل الثالث تضمن ثلاثة مباحث تضمن الاول تعريف عينة البحث اما الثاني تحليل نتائج عينة البحث والمبحث الثالث تضمن اختبار فرضيات الدراسة، اما الفصل الرابع تضمن ثلاث مباحث، الاول منهما اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثة والثاني التوصيات والثالث مقترحات البحوث المستقبلية.

المحور الاول :منهجية البحث و بعض الدراسات السابقة

أولاً: مشكلة البحث : بعد التقدم الملحوظ في التكنولوجيا والتطور السريع في أدوات الدفع الالكترونية وتحقيق سرعة عالية بالعمليات المصرفية، قد صاحبتها جملة من المشاكل في التعامل بتلك الادوات وذلك لان نظام الدفع الالكتروني معرض الى مخاطر متعددة واخطاء ومشاكل قرصنة كثيرة لاستخدام وسائل الدفع الالكتروني لتلك الانظمة لتحويل الاموال فهذه الانظمة قابلة للاختراق والخطأ، لذا يقع على عاتق المصرف الالتزام والامتثال للقوانين والانظمة الصادرة عن البنك المركزي العراقي من جهة وارضاء الزبون من جهة أخرى.

ومن خلال هذا البحث سوف نعرف عند الاجابة عن التساؤلات الاتية

السؤال رئيسي /

هل لمراقب الامتثال دور في الرقابة على ادوات الدفع الإلكتروني ؟

السؤال الفرعي /

1.ما هي الاجراءات والمهام الذي يؤديها مراقب الامتثال في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني ؟

السؤال الفرعي /

2.هل لمتطلبات مراقب الامتثال دور في الرقابة على ادوات الدفع الإلكتروني ؟

ثانياً: أهمية البحث :

1- التعرف على وظيفة مراقب الامتثال وكيفية مساهمته في الرقابة على أدوات الدفع الإلكتروني .

2- الوصول الى نتائج علمية مؤكدة عن الدور الذي يؤديه مراقب الامتثال في الرقابة على أدوات الدفع الالكتروني قد تسهم في مساعدة المصارف العراقية في الحد من مخاطر ادوات الدفع الالكتروني.

ثالثاً: أهداف البحث :

1. بيان اهمية مراقب الامتثال في الرقابة على المصرف المتعامل بأدوات الدفع الإلكتروني كوظيفة تؤثر في الحد من مخاطر ادوات الدفع الالكتروني والتخلص منها .
2. التعرف على مهام مراقب الامتثال وإجراءاته ومتطلباته في الرقابة على ادوات الدفع الالكتروني

رابعاً: فرضيات البحث :

فرضية التأثير المتعدد الرئيسية : لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية إحصائيا لـ مراقب الامتثال بأبعاده مجتمعة في ادوات الدفع الالكتروني ، وتفرعت عنها الفرضيات الاتية :

1. **فرضية التأثير الفرعية الاولى:** لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائيا لأبعاد مراقب الامتثال في ادوات الدفع الالكتروني والرقابة عليها.

2. **فرضية التأثير الفرعية الثانية:** لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية إحصائيا لأبعاد مراقب الامتثال في مخاطر الدفع الالكتروني.

خامساً: منهج البحث:سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من قبل الباحثة في الجانب النظري واعداد الجانب التطبيقي و لا يقتصر على الوصف فقط انما تحليل احصائي لاستبيان عن متغيرات البحث والحصول على نتائجها

سادساً: حدود البحث:

1. الحدود المكانية : المصارف التجارية العراقية الخاصة الموجودة في بغداد .
2. الحدود الزمانية : 2022/1، 2022/12.

سابعاً: الدراسات السابقة :

1. دراسة (العامري،2014)

عنوان الدراسة	**(دور التفتيش في تحقيق الامتثال المصرفي)دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية ،رسالة ماجستير مصارف / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية . جامعة بغداد**
اسم الباحث	حوراء احمد سلمان العامري
اهم اهداف الدراسة	1. بيان مفهوم التفتيش المصرفي ودوره في تحقيق الامتثال المصرفي . 2. التعرف على اهمية مراقب الامتثال، ودوره وواجباته . 3. تحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه مراقب الامتثال .
اهم نتائج الدراسة	1. تهدف الرقابة المصرفية الى المحافظة على سلامة الاقتصاد وحمايته من التعرض الى ازمات مالية ونقدية قد تؤثر سلبيا في استقراره الى جانب حقوق المودعين والمساهمين . 2. اكد التحليل الاحصائي على اهمية دور التفتيش في تحقيق الامتثال المصرفي وهذا يثبت فرضية البحث التي تشي الى ان تطبيق أحكام التفتيش المصرفي سيمكن المصارف من معالجة الانحرافات والسلبيات وتعزيز الايجابيات في عملها .
اوجه التشابه والاختلاف	تتشابه الدراستين من حيث الاهداف في انها تهدف الى بيان صلاحيات مراقب الامتثال وتركز على الدور التي يقوم به وماهي المعوقات التي يتعرض لها مراقب الامتثال، وتختلف الدراستين من حيث المتغيرين وذلك لان الدراسة تتكلم عن دور التفتيش في تحقيق الامتثال اما الدراسة الحالية تتكلم عن دور مراقب الامتثال في الرقابة على ادوات الدفع الالكتروني .

2. دراسة (سلطان، 2020)

عنوان الدراسة	**دور مراقب الامتثال في مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير مصارف/المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية . جامعة بغداد**
اسم الباحث	عبير رحمان سلطان
اهم اهداف الدراسة	1بيان مفاهيم النظرية المتصلة بمتغيرات البحث ،وتتمثل بمراقب الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب . 2. بيان الجهود الدولية والاقليمية والمحلية لمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب . 3.بيان امتثال المصارف عينة البحث للقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي للحد من ظاهرة غسل الاموال وتمويل الارهاب .

اهم نتائج الدراسة	1. يعزز الامتثال المصرفي للقوانين والقواعد والمعايير قوة المصرف وسمعته وقدرته التنافسية. 2. عدم كفاية اعداد موظفي الامتثال في المصارف الاهلية وعدم اطلاع مراقب الامتثال على عدد الحالات التي تم اكتشافها من قبل قسم الابلاغ عن غسيل الاموال وتمويل الارهاب وضعف متابعته لإجراءات المصرف في التحفظ على الاموال المشتبه بها جرائم ارهاب.
اوجه التشابه والاختلاف	ركزت الدراسة على دور مراقب الامتثال المصرفي في مكافحة غسيل الاموال والارهاب كتعريف واهمية وفوائد بينما الدراسة الحالية تركز على دور مراقب الامتثال في الرقابة على ادوات الدفع الالكتروني، و تشابهت الدراستين من حيث انها تهدف الى اهمية امتثال المصارف للقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي .

المحور الثاني: الاطار النظري العام لمراقب الامتثال وادوات الدفع الالكتروني

أولاً: الاطار النظري العام لمراقب الامتثال

1 – مفهوم وتعريف الامتثال المصرفي

تعني كلمة الامتثال في العبارة اللاتينية complere الوفاء أو تلبية معايير محددة، وقد أشْتهر مصطلح الامتثال في العديد من المجالات الاجتماعية والتجارية المختلفة ومنها المصرفية، **والامتثال المصرفي** هو احترام وتطبيق القوانين والتعليمات والالتزام بالعمل المصرفي السليم واخلاقيات العمل (**Torres Pereira ،2012:7**)والأصل ان المصارف تمتثل طواعة لأحكام التشريعات المنظمة لها لأن في ذلك مصلحة لها، تتجلى في تجنيبها المخاطر والخسائر والازمات المختلفة فضلاً عن ابعادها عن المسائلة القانونية والاثار المترتبة عليها (**الزبيدي،2006:17**) اذ أن الامتثال يساعد في تعزيز الممارسات السليمة لرقابة فعالة عبر الامتثال للقوانين والتشريعات واللوائح كافه، وقد استحدثت وظيفة مراقب الامتثال في المصارف لممارسة الدور الرقابي المهم والمؤازر لبيان حالات عدم الامتثال ومعالجتها لضمان التطبيق السليم للقوانين (**العامري،2014: 69**)، و تبنى هذه الوظيفة على الاستقلالية والنزاهة والسرية في العمل لضمان ممارسة نشاطها بشكل موثوق وبذل العناية المهنية للحد من المخاطر التي يتعرض لها المصرف (**12 :Bank Szovetseg ،2017**)،وبعد معرفة مفهوم الامتثال المصرفي من هنا انطلقت وظيفة مراقب الامتثال المصرفي كونه الشخص المسؤول عن تحقيق الامتثال في المصارف من خلال مراقبة العمليات المصرفية والتأكد من انها تسير وفق المعايير والقوانين والانظمة ام لا .

2– تعاريف وظيفة مراقب الامتثال :تعددت التعاريف والمفاهيم لمراقب الامتثال المصرفي والتي من خلالها يتم معرفة ما هو دور مراقب الامتثال بالنسبة للمصارف ولكون هناك العديد من تعاريف وظيفة مراقب الامتثال سوف نذكر منها اهم التعاريف من الاقدم الى الاحدث كما في الجدول رقم (1) :

الجدول (1) تعاريف وظيفة مراقب الامتثال

ت	المصدر	التعريف
1	**(لجنة بازل2، 3:2005)**	هي وظيفة مستقلة تحدد وتقيم وتقدم النصح والارشاد، وتراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الامتثال في المصرف والتي تنتج عن عدم الالتزام بالقوانين او الانظمة، او الخسائر المالية الناتجة عن ذلك ، أو مخاطر السمعة التي قد يعاني منها المصرف نتيجة لا خفاقه بالالتزام بالقوانين او الانظمة وقواعد السلوك والمعايير او الممارسات السليمة المطبقة.
2	**(البنك المركزي العراقي ، 1:2007)**	أنها وظيفة مستقلة في كل مصرف تعمل على ضمان مدى التزام المصرف في عملياته المصرفية اليومية بمتطلبات القوانين والانظمة الصادرة عن البنك المركزي العراقي لغرض التأكد من صحة السياسات والاجراءات وتجنب المخالفات والاخطاء التي من شأنها تعرض المصرف لمخاطر المختلفة.
3	**(salicath,2015:6)**	وهي وظيفة تلعب دورا وقائياً واستشارياً وإشرافياً مع التأكد على التحديد الفعل لمخاطر عدم الامتثال للقوانين واللوائح ،وتقديم المشورة التجارية والمصرفية حول السلوك ،والممارسات المقبولة فيما يتعلق بتفسير القواعد الخارجية والداخلية للحد من المخاطر .

3- أهمية وظيفة مراقب الامتثال : ان وظيفة مراقبة الامتثال لها اهمية كبيرة في مراقبة مدى التزام المصرف بالقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي كما انها عملت على تأكيد ضرورة وجود الاليات والاطر التي من شانها تطوير الممارسات الصحيحة والمحافظة على القيم السليمة في العمل المصرفي وتأكيد لرؤية البنك المركزي في ايجاد نظام مصرفي يعمل بكفاية وتنافسية وملتزم بالمعايير الدولية، تم استحداث وظيفة مراقب الامتثال في الهياكل التنظيمية للمصارف لغرض متابعة مدى التزام المصارف بالقوانين واللوائح التنظيمية والقواعد المصرفية والتحوطية وتكليفه برفع تقارير دورية بذلك الى مجلس ادارة المصرف ويطلع عليها مفتشو البنك المركزي العراقي **(سلوم،35:2012)**، كما زادت أهمية وظيفة مراقب الامتثال في المصارف نضراً لتعدد المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال للوائح والانظمة الداخلية والخارجية مثل مخاطر العقوبات التنظيمية، أو القانونية، أو الخسائر المالية، أو المادية أو الخسائر الاخرى الناتجة عن فشل المصرف في الامتثال لقوانينه ولوائحه، وقواعد السلوك ومعايير افضل الممارسات **(يوسف ،5:2013)** بالإضافة الى ان الامتثال يعتبر عنصراً ايجابياً في توسيع نطاق العمل، ووسيلة فعالة لأداره المخاطر **(sapountzi,2016:45)**، كذلك تحقق ضمان النزاهة، والحيادية، والاستقامة، ومحاربة الفساد المالي، والاداري وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى للمصرف **(الاسرج ،12:2013)**، كما تقوم ادارة الامتثال بأعداد منهجية فعالة لضمان امتثال المصرف للقوانين والتشريعات النافذة جميعها، واي إرشادات وادلة ذات علاقة وعلى المصرف توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات ادارة الامتثال ويتم تعميمها داخل المصرف ويعتمد المجلس ويراقب سياسة الامتثال والتي يكون اعدادها وتطويرها وتثبيت من تطبيقها في المصرف من صلاحيات ادارة الامتثال التي ترفع تقاريرها حول نتائج اعمالها ومراقبتها للامتثال الى المجلس أو اللجنة المنبثقة عنه مع ارسال نسخة الى الادارة التنفيذية، وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص **(دليل حوكمة المصارف الاردنية،11:2007)**. كما تعد وظيفة مراقب الامتثال في المصارف أحد أسس وعوامل نجاحها كونها تؤدي دوراً أساسياً في المحافظة على سمعتها ومصداقيتها وعلى مصالح المساهمين والمودعين وذلك من خلال قيامها ومساهمتها بما يأتي :-

أ- درء مخاطر عدم الامتثال ولاسيما مخاطر السمعة ومخاطر العقوبات المالية والمخاطر النظامية.

ب- توطيد وتعزيز العلاقة مع الجهات الرقابية **(علاوي، 7:2013)**

ت- الحفاظ على القيم والممارسات المهنية في العمل المصرفي والمؤسسات المالية المصرفية .

ث- أيجاد الاليات المنهجية التي تكفل مواجهة الجرائم المالية وبوجه خاص مسؤوليتها عن مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب حيث برز دور وظيفة مراقب للامتثال في مساهمتها في امتثال المصارف لقانون الضريبة الامريكي (FATCA). **(الياور وسلطان، 37:2021).**

4- أهداف الامتثال المصرفي :على وظيفة الامتثال التداخل مع كافة العمليات المصرفية المقدمة من خلال المصرف لتحرص على وجود برنامج للامتثال يحتوي على التعليمات الاساسية لاستراتيجية ادارة مخاطر المصرف والتأكد من الالتزام بها من قبل المصرف كون وظيفة الامتثال في المصارف تهدف الى ما يأتي :-

أ- إيجاد الثقة في النظم المالية والمحافظة عليها .

ب- التأكيد على أهمية وجود الاليات والأطر التي تكفل مواجهة جرائم الأموال وخاصتاً عمليات غسيل الأموال.

ت- ان وظيفة مراقبة الامتثال أداة لدرء المخاطر وبوجه خاص مخاطر السمعة وبالتالي أصبحت من متطلبات المحافظة على سلامة النظام المالي المصرفي، وتحسين كفاءته **(الشمري، 72:2012).**

ث- نشر الوعي وتثقيف الموظفين فيما يتعلق بالامتثال للقوانين والأنظمة، والمعايير المطبقة .

ج- وضع أطار عام لبيان العلاقة ما بين مراقبة الامتثال والادارة العليا ومجلس ادارة البنك، ودور ومسؤولياتها وبيان أثر كل منهما **(الياور وسلطان ،38:2021).**

ح- بيان أدوات الرقابة المستخدمة منْ قبل مراقبة الامتثال للحد من مخاطر عدم الامتثال داخل البنك وتقييم مدى الالتزام والتعليمات، والقوانين، والتشريعات، الصادرة عن الجهات الرقابية **(سلمان، 13:2013).**

ثانياً: الإطار العام لأدوات الدفع الإلكتروني

1-مفهوم وتعريف الدفع الالكتروني : أن مصطلح الدفع الالكتروني هو مصطلح واسع جداً يجمع بين طياته كل ادوات الدفع الالكتروني التي تستخدم فيها التكنولوجيا المتقدمة للوفاء، مثل التحويل الالكتروني للأموال، صك الكتروني، الدفع بالبطاقات الالكترونية مثل بطاقات الائتمان وبطاقة الوفاء أو الدفع بالنقود الالكترونية (مجيد ،43:2021) وأن أنظمة الدفع تعبر عن مجموعة من المؤسسات والتنظيمات والقواعد والادوات التي تتم من خلالها عملية الدفع، ما بين الوحدات الاقتصادية من أجل تسوية التزاماتهم في التعاملات المالية والمبادلات التجارية (زواش ،2:2011) وأن انظمة الدفع مرت بمراحل تاريخية عديدة بدءاً من المقايضة والتعامل بالنقد المعدني ثم الورقي لكن التوسع بالعمليات الاقتصادية والثورة الحاصلة في مجال الاتصالات وعلى رأسها الانترنت وظهور ما يسمى بالتجارة الالكترونية كل هذا ساعد على ظهور ما يسمى بأنظمة الدفع الالكتروني Payment Electronic Systems، وكلمة الدفع تدل على اطفاء دين او تسوية التزام (قلقول،23:2013) وأضافه مصطلح الكتروني : يعني انه تقنية يستخدم فيها وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو الكترو مغناطيسية في تبادل المعلومات وتخزينها (الكيلاني، 44:2008)، اذاً الدفع الالكتروني هو منصة يستخدمها الافراد والمؤسسات كوسيلةً أمنة ومريحة لأجراء عمليات الدفع عبر الانترنت، وفي الوقت ذاته بوابة للتقدم التكنولوجي في مجال الاقتصاد العالمي وهو المحرك الرئيسي للتجارة الالكترونيةَ (مجيد ،43:2021) .

2- أهمية ادوات الدفع الالكتروني : بعد أن ظهرت التجارة الالكترونية، التي سمحت بتضاؤل دور النقود والدفع التقليدي كان لابد من ابتكار نظام دفع الكتروني بتصميم فعال ومعقد يكون فعال وامن وخالي من عمليات الاحتيال والسرقات وبطريقة تعتمد على الخصوصية والامان وعلى هذا الاساس تم التحول الى ادوات الدفع الالكترونية التي تضمن انتقال النقود من شخص الى اخر او من مجموعة الى اخرى عبر شبكة الانترنت في وقت قياسي من أجل السرعة في انجاز المعاملات لمسافات بين الاطراف دون الحاجة الى التواجد بنفس المكان وجهاً لوجه، وهذا ما ادى الى اكتسابها اهمية كبيرة لأنها توفر الراحة في سير المعاملات (binaebi,frank,2019:2)بالإضافة الى ذلك فأن نظام الدفع الالكتروني يحقق ضمانات اساسية اهمها التكاملية ومعناها ضمان ان الرسالة المرسلة هي رسالة مستقبلة عن طريق البصمة الرقمية وسرية المعاملة من خلال تشفير محتوى الرسالة والتحقق من شخصية صاحب البطاقة اي البائع، وان هذا النظام ادى الى تسهيل الدفع والوفاء لأنه يعد اكثر فاعلية في التعاملات التجارية التي

يخص البيع والشراء بالإضافة الى سرعة وسهولة تسوية المدفوعات وهذا ما ادى الى توسع في التبادلات التجارية وكذلك فأن لأدوات الدفع الالكترونية اهمية كبيرة بالنسبة للمصارف اذ انها تساعد على خفض التكاليف التشغيلية، والتكاليف العامة الى حد كبير، كما توضح التقارير والاحصاءات العالمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية بأن ادوات الدفع الالكترونية توفر نُصفْ التكاليف مُقارنـةً مع الادوات التقليدية.(payment systems in Germany ,2003:178)

المحور الثالث:الجانب العملي (التطبيقي) للبحث العلمي

أولا: عينة البحث

1: مصرف أشور الدولي: تأسس مصرف آشور الدولي في عام 2005 كشركة مساهمة خاصة ضمن القطاع الخاص و تم رفع رأسمال المصرف إلى (250) مليار دينار عراقي ،واصل في تعزيز دوره على الساحة المصرفية في العراق مواصلاً العمل على تحقيق أهدافه النوعية والكمية المنبثقة عن خطته الاستراتيجية، وذلك عن طريق تركيز جهود إدارته ودوائره على تنفيذ مجموعة من المشاريع وبرامج العمل التي أثمرت تحقيق العديد من النتائج الإيجابية والتي أثرت إيجاباً على الأداء الاقتصادي في العراق.

رؤية المصرف :أن يغدو المصرف الأكثر نشاطاً وابتكاراً في العراق والذي يقدم حلولاً مالية مبتكرة وفريدة لتكون الأقرب إلى المستقبل

أهداف المصرف :تعزيز مسيرة التنمية في الاقتصاد الوطني وتدعيم عجلته وخلق منافع اجتماعية واقتصادية وتقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة ومتجددة.

2: مصرف بغداد : هو واحد من أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق ذات سمعة جيدة ، بفروعه ال36فرعاً، بسبب تقنية المعلومات والتشغيل الآلي الشامل هما الأداتان اللتان تمكنا من منافسة المصارف الاجنبية في العراق ،ووفر خدمات مصرفية الإلكترونية واسعة لتوفير فوائد إضافية لزبائن واصحاب الاسهم .

رؤية المصرف :أن تكون مؤسسة الخدمات المالية الرائدة في العراق وأن تعمل دوما على تلبية توقعات عملائه بل وتجاوزها.

أهداف المصرف :تقديم حلولاً فعالة للخدمات المالية التي تساهم وتدعم النجاح والتقدم والنمو لجميع عملائه في البلاد وشركاؤه في كافة أنحاء العالم.

ثانياً: اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات البحث العلمي : سيتناول هذا الجزء من التحليل اختبار فرضيات التأثير التي تم تحديدها مسبقاً، البيانات المستخدمة هي عن طريق الاستبانة بجمع البيانات والتي تعد أداة رئيسية للبحث العلمي ، اذ سيجري الاعتماد على معادلة تحليل الانحدار لتقدير معالم الانموذج، وتحليل الانحدار هو أداة إحصائية تقوم ببناء نموذج إحصائي وذلك لتقدير العلاقة بين متغيرين (مراقب الامتثال) ومتغير (ادوات الدفع الالكتروني) بحيث ينتج معادلة إحصائية توضح العلاقة السببية بين المتغيرات. وعندما تكون العلاقة في النموذج الإحصائي بين مراقب الامتثال واحد و أدوات الدفع الالكتروني ،واحد فأن هذا الانموذج هو ابسط نماذج الانحدار ويسمى انموذج الانحدار الخط البسيط (simple liner regression) وعندما تكون عدة متغيرات مستقلة أكثر من متغير واحد فأن الأنموذج يسمى الانحدار الخطي المتعدد (multiple regression). (جودة،2008:253-292) ، وسوف يتم اظهار قيمة التأثير و ذلك من خلال الاعتماد على قيمة (F) المحسوبة ، معامل التحديد (R^2)، معامل الميل الحدي (β) ، قيمة الثابت (a).

جدول (2) المؤشرات الاحصائية

ت	المؤشر او الاختبار	الوصف	المعيار
1	F	اختبار معنوية الانموذج بصورة عامة	تقارن القيمة المعنوية لـ (f) المحسوبة مع القيمة المعنوية الاجمالية للتأثير التي تتراوح من (0.01 – 0.05) لقبول او رفض الفرضية
2	A	اختبار معنوية المعلمة (الميل الثابت)	تقارن القيمة المعنوية لـ (t) مع القيمة المعنوية الاجمالية للتأثير التي تتراوح من (0.01 – 0.05)

3	B	القوة التأثيرية للمتغير او البعد المستقل في المتغير التابع	تعتمد القوة التأثيرية للبعد او المتغير على اختبار (t) ، تقارن القيمة المعنوية لـ (t) مع القيمة المعنوية الاجمالية للتأثير التي تتراوح من (0.01 – 05.0)
4	R^2	قدرة المتغير المستقل في تفسير المتغير التابع	من 0-1 كلما اقترب من 1 كلما تكون القوة التفسيرية افضل

الانحدار الخطي المتعدد (multiple regression)

1 – فرضية التأثير المتعدد الرئيسة: لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائياً لـ مراقب الامتثال X بإبعاده (متطلبات مراقب الامتثال X1 ، مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 ، مخاطر عدم الامتثال X3) ، مجتمعة في أدوات الدفع الالكتروني Y " .

يتضح من الجدول (3-19)، والشكل (3-15) ،أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (36.247) وبمعنوية (0.000) ، وتحت درجتي الحرية (3) و (66) وهي اصغر من مستوى المعنوية (0.01) وهذا يعني ان تأثير المتغير(مراقب الامتثال بإبعاده) مجتمعة في المتغير (أدوات الدفع الالكتروني) معنوي احصائيا ، وفسر معامل التحديد (R^2) ما نسبته (62.2%) من المساهمات الحاصلة في أدوات الدفع الالكتروني ، وان ما نسبته (37.8%) تعود الى عوامل اخرى لم تدخل في انموذج الانحدار. ومن خلال الجدول (3-19) نلاحظ بان قيمة الحد الثابت (a=1.318) وهي معنوية احصائياً، اذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (4.543) وبمعنوية (0.000)، وبدرجة الحرية (66) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.01) وهذا يعني بان الحد الثابت معنوي احصائيا، كما ان قيمة الميل الحدي (b) لـ (متطلبات مراقب الامتثال X ، مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 ، مخاطر عدم الامتثال X3) بلغت (0.228 ، 0.235 ، 0.259) على التوالي وهي معنوية احصائياً لان قيمة t المحسوبة لها والبالغة (5.237 ، 4.484، 4.885) وبمعنوية (0.000 ، 0.000 ، 0.000)، وبدرجة الحرية (66) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.01) وهذا يعني بان الميل الحدي (b) لـ(متطلبات مراقب الامتثال X1 ، مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 ، مخاطر عدم الامتثال X3) معنوي احصائيا، وعليه هذه النتائج توفر دعماً كافياً لرفض فرضية التأثير المتعدد الرئيسة الاولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائياً لـ مراقب الامتثال X بإبعاده (متطلبات مراقب الامتثال X1 ، مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 ، مخاطر عدم الامتثال X3) ، مجتمعة في أدوات الدفع الالكتروني Y " وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية الاتية:

الجدول (3) التأثير المتعدد مراقب الامتثال X بإبعاده (متطلبات مراقب الامتثال X1 ، مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 ، مخاطر عدم الامتثال X3) ، مجتمعة في أدوات الدفع الالكتروني Y

	أدوات الدفع الالكتروني Y						
	معاملات الانحدار	T المحسوبة	المعنوية	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	المعنوية	القرار
الحد الثابت	1.318	4.543	.000	0.622	36.247	0.000	يوجد تأثير
متطلبات مراقب الامتثال X1	.228	5.237	.000				
مهام واجراءات مراقب الامتثال X2	.235	4.484	.000				
مخاطر عدم الامتثال X3	.259	4.885	.000				

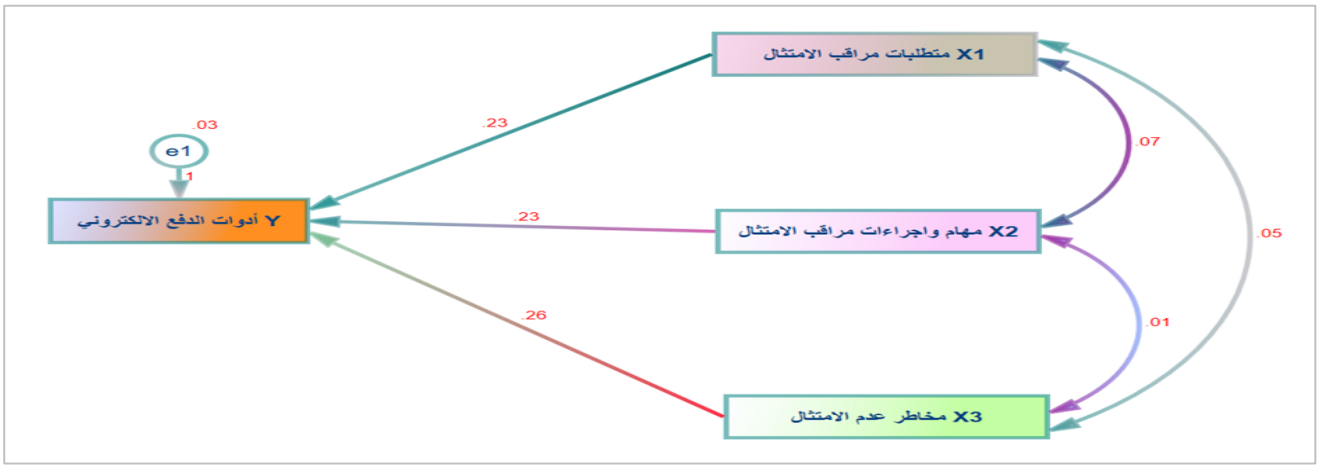

الشكل (1) التأثير المتعدد مراقب الامتثال X بإبعاده (متطلبات مراقب الامتثال X1 ، مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 ، مخاطر عدم الامتثال X3) ، مجتمعة في أدوات الدفع الالكتروني Y

أ- **فرضية التأثير الفرعية الاولى** : لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائياً لـ مراقب الامتثال X بإبعاده (متطلبات مراقب الامتثال X1 ، مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 ، مخاطر عدم الامتثال X3) ، مجتمعة في أدوات الدفع الالكتروني والرقابة عليها Y1 "

يتضح من الجدول (2)، والشكل (1) ،أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (35.193) وبمعنوية (0.000) ، وتحت درجتي الحرية (3) و (66) وهي اصغر من مستوى المعنوية (0.01) وهذا يعني ان تأثير المتغير (مراقب الامتثال بإبعاده) مجتمعة في البعد التابع (أدوات الدفع الالكتروني والرقابة عليها) معنوي احصائيا ، وفسر معامل التحديد (R^2) ما نسبته (61.5%) من المساهمات الحاصلة في أدوات الدفع الالكتروني والرقابة عليها ، وان ما نسبته (38.5%) تعود الى عوامل اخرى لم تدخل في انموذج الانحدار. ومن خلال الجدول (2) نلاحظ بان قيمة الحد الثابت (a=1.421) وهي معنوية احصائياً، اذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (3.896) وبمعنوية (0.000) ، وبدرجة الحرية (66) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.01) وهذا يعني بان الحد الثابت معنوي احصائيا ، كما ان قيمة الميل الحدي (b) لـ (متطلبات مراقب الامتثال X1 ، مهام واجراءات مراقب الامتثال X2) بلغت (0.449 ، 0.167) على التوالي وهي معنوية احصائياً لان قيمة t المحسوبة لها والبالغة (8.212 ، 2.531) وبمعنوية (0.000 ، 0.014) ، وبدرجة الحرية (66) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.01 – 0.05) وهذا يعني بان الميل الحدي (b) لـ (متطلبات مراقب الامتثال X1 ، مهام واجراءات مراقب الامتثال X2) معنوي احصائيا، ويتضح أيضا أن قيمة الميل الحدي (b) لـ (مخاطر عدم الامتثال X3) بلغت (0.096) وهي غير معنوية احصائياً لان قيمة t المحسوبة لها والبالغة (1.443) وبمعنوية (0.154) ، وبدرجة الحرية (66) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني بان الميل الحدي (b) لـ (مخاطر عدم الامتثال X3) غير معنوي احصائيا ، وعليه هذه النتائج توفر دعماً كافياً لرفض فرضية التأثير المتعدد الرئيسة الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائياً لـ مراقب الامتثال X بإبعاده (متطلبات مراقب الامتثال X1 ، مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 ، مخاطر عدم الامتثال X3) ، مجتمعة في أدوات الدفع الالكتروني والرقابة عليها Y1 "

الجدول(3) التأثير المتعدد مراقب الامتثال X بإبعاده (متطلبات مراقب الامتثال X1 ، مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 ، مخاطر عدم الامتثال X3) ، مجتمعة في أدوات الدفع الالكتروني والرقابة عليها Y1

	أدوات الدفع الالكتروني والرقابة عليها Y1						
	معاملات الانحدار	T المحسوبة	المعنوية	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	المعنوية	القرار
الحد الثابت	1.421	3.896	.000	0.615	35.193	0.000	يوجد تأثير
متطلبات مراقب الامتثال X1	.449	8.212	.000				
مهام واجراءات مراقب الامتثال X2	.167	2.531	.014				
مخاطر عدم الامتثال X3	.096	1.443	.154				

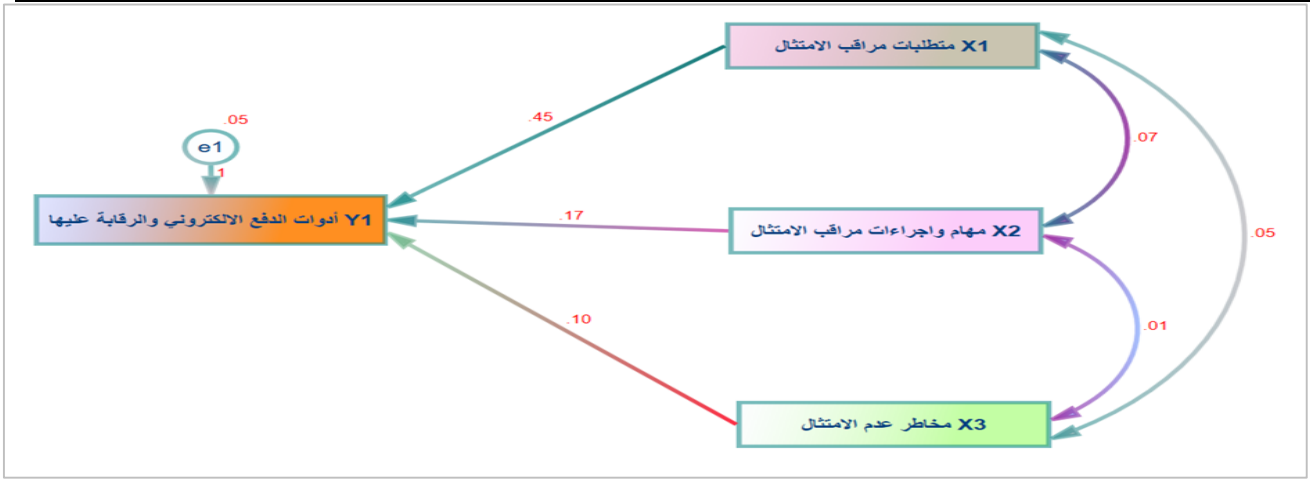

الشكل (2) التأثير المتعدد مراقب الامتثال X بإبعاده (متطلبات مراقب الامتثال X1 ، مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 ، مخاطر عدم الامتثال X3) ، مجتمعة في أدوات الدفع الالكتروني والرقابة عليها Y1

ب – فرضية التأثير الفرعية الثانية : لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائياً لـ مراقب الامتثال X بإبعاده (متطلبات مراقب الامتثال X1 ، مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 ، مخاطر عدم الامتثال X3) ، مجتمعة في مخاطر الدفع الالكتروني Y2 "

يتضح من الجدول (4)، والشكل (3) ،أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (28.058) وبمعنوية (0.000) ، وتحت درجتي الحرية (3) و (66) وهي اصغر من مستوى المعنوية (0.01) وهذا يعني ان تأثير المتغير (مراقب الامتثال بإبعاده) مجتمعة في البعد التابع (مخاطر الدفع الالكتروني) معنوي احصائيا ، وفسر معامل التحديد (R^2) ما نسبته (56.1%) من المساهمات الحاصلة في مخاطر الدفع الالكتروني ، وان ما نسبته (43.9%) تعود الى عوامل اخرى لم تدخل في انموذج الانحدار. ومن خلال الجدول (4) نلاحظ بان قيمة الحد الثابت (a=1.206) وهي معنوية احصائياً، اذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (3.566) وبمعنوية (0.001) ، وبدرجة الحرية (66) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.01) وهذا يعني بان الحد الثابت معنوي احصائيا، كما ان قيمة الميل الحدي (b) لـ (مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 ، مخاطر عدم الامتثال X3) بلغت (0.309 ، 0.435) على التوالي وهي معنوية احصائياً لان قيمة t المحسوبة لها والبالغة (5.057 ، 7.043) وبمعنوية (0.000 ، 0.000) ، وبدرجة الحرية (66) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.01 – 0.05) وهذا يعني بان الميل الحدي (b) لـ (مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 ، مخاطر عدم الامتثال X3) معنوي احصائيا ، ويتضح أيضا أن قيمة الميل الحدي (b) لـ (متطلبات مراقب الامتثال X1) بلغت (0.012) وهي غير معنوية احصائياً لان قيمة t المحسوبة لها والبالغة (0.236) وبمعنوية (0.814) ، وبدرجة الحرية (66) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني بان الميل الحدي (b) لـ (متطلبات مراقب الامتثال X1) غير معنوي احصائيا ، وعليه هذه

النتائج توفر دعماً كافياً لرفض فرضية التأثير الرئيسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائياً لـ مراقب الامتثال X بإبعاده (متطلبات مراقب الامتثال X1 ، مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 ، مخاطر عدم الامتثال X3) ، مجتمعة في مخاطر الدفع الالكتروني Y2 "

الجدول(4) التأثير المتعدد مراقب الامتثال X بإبعاده (متطلبات مراقب الامتثال X1 ، مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 ، مخاطر عدم الامتثال X3) ، مجتمعة في مخاطر الدفع الالكتروني Y2

	مخاطر الدفع الالكتروني Y2						
	معاملات الانحدار	T المحسوبة	المعنوية	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	المعنوية	القرار
الحد الثابت	1.206	3.566	.001	0.561	28.058	0.000	يوجد تأثير
متطلبات مراقب الامتثال X1	-.012	.236	.814				
مهام واجراءات مراقب الامتثال X2	.309	5.057	.000				
مخاطر عدم الامتثال X3	.435	7.043	.000				

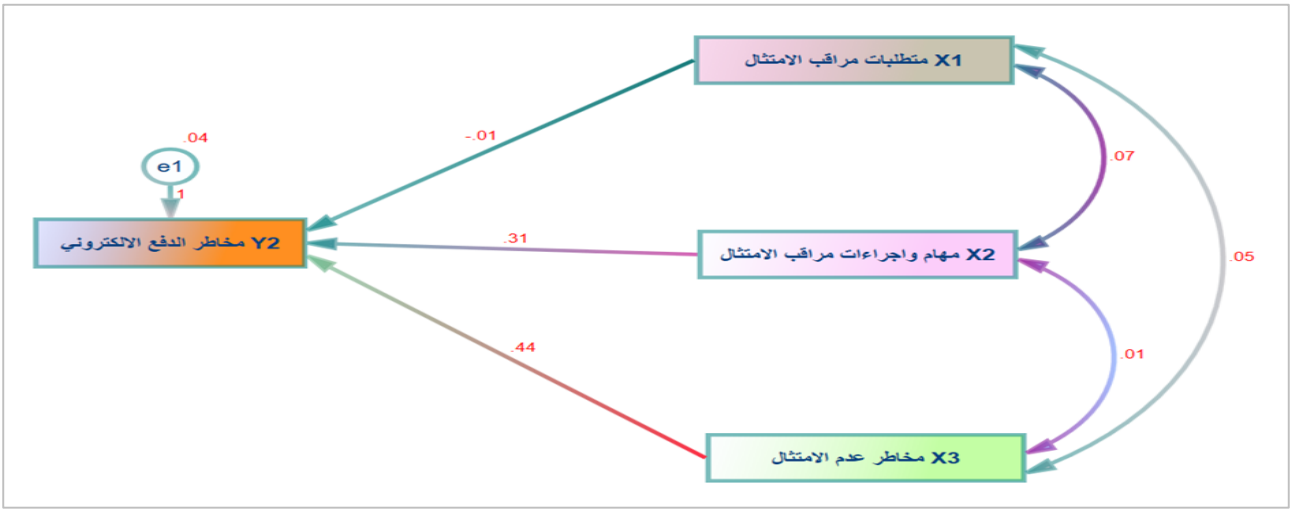

الشكل (3)التأثير المتعدد مراقب الامتثال X بإبعاده (متطلبات مراقب الامتثال X1 ، مهام واجراءات مراقب الامتثال X2 ، مخاطر عدم الامتثال X3) ، مجتمعة في مخاطر الدفع الالكتروني Y2

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

يستعرض هذا المبحث اهم الاستنتاجات التي أسفرت عنها نتائج التحليل الاحصائي لهذا المبحث والتي تمثلت بالآتي:

1. اكدت نتائج النظام أن المعاملات المصرفية الالكترونية تنطوي على درجة عالية من المخاطر القانونية والتشريعية .
2. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائياً لـ مراقب الامتثال في ادوات الدفع الالكتروني .
3. يوجد تأثير متعدد ذات دلالة معنوية احصائياً لـ مراقب الامتثال وأبعاده (متطلبات مراقب الامتثال ، مهام واجراءات مراقب الامتثال ، مخاطر عدم الامتثال) مجتمعة في ادوات الدفع الالكتروني.
4. بينت نتائج العملية أن الدفع نقداً في الصفقات التجارية لا يعد اكثر اماناً من وسائل الدفع الالكتروني .
5. وضحت النتائج الاحصائية الى عدم توفير وسائل الامان الكافية للنظم او عدم تصميمها او اكتمالها .

ثانياً: التوصيات

1. اعداد تقارير خاصة من قبل مراقب الامتثال ذات وضوح جيد بأدوات الدفع الالكتروني .
2. تدقيق سجلات قسم الدفع الالكتروني من قبل مراقب الامتثال والبحث عن نقاط الضعف فيها لمناقشتها مع مجلس الادارة من اجل تصحيحها .
3. تقديم مراقب الامتثال المشورة حول وضع الخطط الاستراتيجية الخاصة بقسم الدفع الالكتروني.
4. أعداد تقارير خاصة بقسم الدفع الالكتروني من قبل مراقب الامتثال ورفعها الى رئاسة المجلس والإدارة التنفيذية من اجل مناقشة الأمور بهذا وكيفية الحد من مخاطرة .
5. تقديم اقتراحات من قبل مراقب الامتثال حول تطوير التكنلوجيا المتعلقة بأجهزة الدفع الالكتروني.

المصادر العربية:

1. قوانين وتعليمات .

2. تعليمات البنك المركزي العراقي /المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ،2007.
3. دليل حوكمة المصارف الاردنية ، اصدارات البنك المركزي الاردني ، 2007.

الكتب :

1. الياور ،علي عصام ،وسلطان ،عبير رحمان ،وظيفة مراقبة الامتثال في المصارف ،دار الايام للنشر والتوزيع ،الاردن ،عمان ،2021.
2. محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية عمليات بين البنوك والعلاقات الاقتصادية ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2008.
3. محفوظ جودة ،التحليل الاحصائي الاساسي باستخدام برنامج (SPSS) ، الطبعة الاولى :دار وائل للنشر، 2008

البحوث والدراسات والدوريات :

1. الأسرج ،حسين عبد المطلب، الحوكمة والامتثال في البنوك الاسلامية ،مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،العدد الثالث ،الاكاديمية العربية المصرفية ،عمان ،2013 .
2. الزبيدي ،حمزة فائق وهيب ، الامتثال القسري للتشريعات المصرفية ،دراسة تحليلية ،مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ،2006.
3. سلمان ،بسام موسى ،الامتثال في المصارف ودوره في حمايتها ،مجلة الدراسات مالية المصرفية، العدد الثالث ،2013.
4. علاوي ، مهدي ، وظيفة مراقبة الامتثال تعريفها وأهميتها ، ومخاطر عدم الامتثال واسبابه ، مجلة الدراسات مالية المصرفية، العدد الثالث، 2013.
5. مجيد ، حيدر كامل ، واقع وسائل الدفع الالكترونية في العراق للمدة (2010-2018) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 69 ، المجلد 19 ،2021.
6. يوسف ،عدنان احمد ،الامتثال في البنوك العربية ،مجلة الدراسات مالية ومصرفية ،الاكاديمية العربية المصرفية ، العدد الثالث ،عمان ،2013.
7. قلقول، فريدة ،أهمية أنظمة الدفع الالكترونية في المصارف ،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية badr، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مصارف مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي _ ام البواقي .

الرسائل والأطاريح الجامعية :

1. . زاوش ، زهير ، (2011)، دور انظمة الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية)،رسالة ماجستير ، جامعة أم البواقي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير .

2. سلطان ،عبير رحمان(2020)، دور مراقب الامتثال في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ،دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية ،رسالة دبلوم عالي للماجستير ،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد.

3. العامري، حوراء احمد سلمان ،(2014) دور التفتيش في الامتثال المصرفي ، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية ، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد.

4. سلوم، أسيل غازي فيصل،(2012)،المخاطر التي تواجه الرقابة المصرفية الخارجية في بيئة تكنولوجيا المعلومات ،بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة ،مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية–جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم عالي المعادل للماجستير في المصارف.

المصادر الأجنبية :

1. Bank Szovetseg, compliance working group,the best practice for Operating the compliance functice, 2017.

1. Payment systems in Germany ,2003,Bank for international settlements , Cpss –Red Book.

2. Sapountzi,Ioanna.(2016).THE Role of The Compliance function as a key element of Corporate Governance efficiency in the banking sector .

3. TorresPereira, Artur Ferreira Conrado The Compliance Function in Banking: Perspective and Future in the Age of Globalization Project presented part of the requirements for the Award of a Masters Degree in Management from NOVA –School of Business and Economics 2012.

4. Basel Committee on Banking Supervision ,Compliance and The Compliance Function Bank ,2005.

5. Salicath,I.;Saltkjel,J.B;knutsen,M.;RIngen,G.H.;Flatland,A.C.;kolbjornsen,I.;STromodden,C.andottesen ,K.S(2015).Guidelines For The Compliance Function .ALL Norge.pp.12